S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/193
23 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لليبريا لدى الأمم المتحدة

أهدي إليكم تحياتي، ويشرفني أن أحيل إليكم طيه، بناء على تعليمات من حكومتي، نص البيان الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عن حكومة ليبريا بشأن الأزمة في سيراليون (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاماتا ر. أوسودي
القائم بالأعمال المؤقت

240299 240299 99-04917

المرفق

بيان صادر عن حكومة ليبريا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩
بشأن الأزمة في سيراليون

إن القتال الدائر في جمهورية سيراليون الشقيقة يضر بالمنطقة دون الإقليمية سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا. وليبريا بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو تجل دورها التاريخي في الشؤون العالمية، وخاصة فيما يتصل بتحرير أفريقيا من العبودية واستقلالها وحل المنازعات فيها. ويفرض هذا الدور على حكومة وشعب ليبريا مسؤولية لا مناص منها بمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل نهائي للنزاع الدائر في سيراليون.

وتدرك ليبريا الشواغل الدولية المعرب عنها إزاء تواطؤها المزعوم في الأزمة السائدة في سيراليون. وتعي حكومة ليبريا الأثر الضار المترتب على هذه الحالة السائدة في المحافظة على السلام والوحدة والاستقرار والتقدم في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي. كما أن الحكومة غاضبة في الوقت نفسه من طابع ومستوى الفظائع المرتكبة في الحرب الدائرة في سيراليون. فاستخدام الأطفال كجنود وتشويه مواطني سيراليون هي أمور تتنافى مع الضمير. ويجب وقف هذه المأساة الإنسانية المشؤومة.

وتقر حكومة ليبريا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل استعادة السلام والمحافظة عليه في المنطقة دون الإقليمية، وتود بوصفها عضو في لجنة الستة أن تعرب من جديد عن تأييدها لخطة السلام التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل سيراليون. وفي هذا الصدد تؤكد حكومة ليبريا مرة أخرى اعترافها بحكومة الرئيس أحمد تيجان كباح المنتخبة، بوصفها الحكومة الشرعية لسيراليون. وتعلن حكومة ليبريا أيضا أنها لا تعزز ولن تعزز أي محاولة لزعزعة استقرار جمهورية سيراليون أو أي بلد آخر ولن تكون جزءا في أي محاولة من هذا القبيل.

وحكومة ليبريا بوصفها حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا لا تعزز ولن تعزز أي محاولة من جانب المتمردين ومن بينهم الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة أو أي منشقين آخرين في زعزعة استقرار الحكومة الشرعية في سيراليون أو إقصائها عن الحكم.

وتؤكد حكومة ليبريا باستمرار أن الحرب الدائرة في سيراليون هي مسألة داخلية وتؤمن وتأمل، استنادا إلى تجربتها، في إمكانية وحتمية حل النزاع الدائر في سيراليون عن طريق الحوار والمفاوضات. ولا يزال هذا النهج يمثل طريقا بنّاء لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية المستدامين في جمهورية سيراليون.

لقد أشارت حكومة ليبريا بشكل مستمر إلى أن المواطنين الليبريين استخدموا كمرتزقة في النزاع الدائر في سيراليون بواسطة حكومات سيراليون المتعاقبة والجبهة الثورية المتحدة/ المجلس الثوري للقوات المسلحة والكماجور وفريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتشير حكومة ليبريا إلى وجود صكوك قانونية تمنع مواطنيها من الخدمة كمرتزقة. وتشمل هذه الصكوك المعاهدات والبروتوكولات الدولية، وخاصة معاهدة عدم الاعتداء والتعاون الأمني المبرمة بين البلدان المكونة لاتحاد نهر مانو. بل والأهم من ذلك أن الجزء الفرعي ١١-١٣ المتعلق بالمرتزقة من الفصل الحادي عشر من القانون الجنائي الليبري ينص على فرض عقوبة السجن مدى الحياة أو الإعدام على المرتزقة المُدانين.

وفي ضوء هذه الملاحظة، دعت حكومة ليبريا تكرارا مواطنيها إلى الانسحاب من النزاع الدائر في سيراليون والعودة إلى الوطن. وتعزيزا لجهود حكومة ليبريا في تثبيط المواطنين الليبريين عن تعقيد الأزمة في سيراليون وضمان الامتثال للقوانين والاتفاقيات المتصلة بالمرتزقة، تقوم حكومة ليبريا بما يلي:

١ - تجدد دعوتها لحكومة سيراليون وجميع أطراف النزاع في ذلك البلد لوقف استخدام الليبريين كمرتزقة؛

٢ - تطلب حكومة ليبريا من الأمم المتحدة، كمسألة ملحة، أن تساعد حكومتي سيراليون وليبريا في تحديد الليبريين الذين يقاتلون في سيراليون وتسجيلهم وتجهيز أوراقهم بغية تنظيم إعادتهم إلى وطنهم؛

٣ - سيمنح عفو لليبريين المتورطين في النزاع الدائر في سيراليون، الذين سيتعاونون مع برنامج الإعادة الطوعية إلى الوطن. وسينفذ هذا العفو على الفور وسينقضي أجله في غضون ٤٥ يوما من تاريخ هذا البيان؛

٤ - في نهاية هذه الممارسة الطوعية للإعادة إلى الوطن، ستعتقل حكومة ليبريا، التي تعمل متعاونة مع حكومة سيراليون، أي مواطن ليبري يستمر في المشاركة في النزاع المسلح الجاري في سيراليون وتحاكمه وفقا لأقصى ما يسمح به القانون؛

٥ - وبغية تعزيز إعادة الإدماج المثمرة للمقاتلين السابقين والعائدين ومنعهم من الدخول في دائرة الأنشطة اللاقانونية والعنيفة في أي مكان، تناشد حكومة ليبريا في هذه الوثيقة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدة لها. وتطلب ليبريا مساعدة أيضا من منظومة الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص من منظمة الأمم

المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي؛

٦ - تدعو حكومة ليبريا بموجب هذه الوثيقة إلى التعيين الفوري لأعضاء لجنة الاتصال الأمنية المشتركة المنصوص على تشكيلها في معاهدة عدم الاعتداء والتعاون الأمني لاتحاد نهر مانو المبرمة بين ليبريا وسيراليون وغينيا من أجل تعزيز الأمن والثقة داخل اتحاد نهر مانو. وتطلب حكومة ليبريا في هذه الوثيقة عقد مؤتمر قمة لاتحاد نهر مانو؛

٧ - تجدد حكومة ليبريا طلبها من حكومة سيراليون بالموافقة على تسيير دوريات مشتركة على الحدود بين ليبريا وسيراليون وعلى الرصد المشترك للحدود. وتلتمس حكومة ليبريا مرة ثانية المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الاتحاد الأوروبي من أجل تيسير تسيير هذه الدوريات المشتركة على الحدود بغية ضمان الامتثال لجميع القرارات القائمة بشأن سيراليون؛

٨ - تجدد حكومة ليبريا طلبها من مجلس الأمن بالموافقة على نشر مراقبي الأمم المتحدة مع القوات التابعة لفريق المراقبين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الحدود الليبرية السيراليونية؛

٩ - ستنقل حكومة ليبريا جميع مخيمات اللاجئين إلى مناطق أبعد داخل أراضيها بغية تثبيط أي محاولة لاستخدام هذه المخيمات في أنشطة تخريبية ضد حكومة سيراليون. ولبلوغ هذه الغاية، تطلب حكومة ليبريا مرة ثانية إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة لنقل جميع اللاجئين من المناطق القريبة من حدودها مع سيراليون إلى الداخل؛

١٠ - تؤكد حكومة ليبريا من جديد توجيهاتها التي أصدرتها إلى جميع قواتها الأمنية بأن تقف على أهبة الاستعداد، مع تزويدها بتعليمات محددة بتكثيف دورياتها على الحدود وكذلك تشديد الإجراءات الجمركية وإجراءات الهجرة في جميع الموانئ البحرية والجوية فضلا عن نقاط الدخول الأخرى. وأوكلت أيضا إلى وكالات الأمن الوطني مهمة مواصلة ضمان ألا تحدث تحركات للأسلحة عبر الحدود وألا يجري نقل الأسلحة والذخيرة عبر أراضي ليبريا.

- - - - -